الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/WP/L.106
18 September 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة

الأجل والميزانية البرنامجية

الدورة التاسعة والثلاثون

جنيف، ١٦-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

مشروع تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها التاسعة والثلاثين

جنيف، ١٦-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

المقرر: السيد ف. ماليفيتش (بيلاروس)

المتكلمون:

نائب الأمين العام للأونكتاد	بنن نيابة عن أقل البلدان نمواً
مصر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين	سويسرا
إندونيسيا نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين	هولندا
جنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية	فنلندا
الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا
إثيوبيا	ألمانيا
بنغلاديش	

ملاحظة للوفود

مشروع التقرير هذا هو نص مؤقت معمم على الوفود لإجازته. ويرجى إرسال طلبات التعديل لبيانات الأفراد في موعد أقصاه **يوم الأربعاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢** إلى: The UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, Fax No. 907 0056, Tel. No. 907 5656/1066.

(A) GE.02-51817 190902 190902

الفصل الأول

بيانات استهلالية

١- أعرب **نائب الأمين العام للأونكتاد** عن تقديره للدعم السخي الذي قدمه المانحون لأنشطة التعاون التقني في الأونكتاد. فقد ظل التعاون التقني في الأونكتاد يركز على بناء القدرات وعلى التكامل بين الأنشطة التنفيذية وأعمال البحث والتحليل، وتعين في هذا الصدد تقدير وزن القيمة المضافة والموارد المخصصة تقديراً دقيقاً. وظلت المساهمات في الصناديق الاستئمانية تشكل مصدراً رئيسياً لتمويل التعاون التقني في عام ٢٠٠١، فبلغت هذه المساهمات ١٨ مليون دولار أمريكي. وساهمت البلدان متقدمة النمو بنحو ٦٠ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستئمانية. أما مساهمات البلدان النامية فبلغت ٢٩ في المائة من المساهمات في الصندوق الاستئماني، ما يعكس الأهمية التي يعلقها المستفيدون على أنشطة التعاون التي يوفرها الأونكتاد. وانخفضت النفقات انخفاضاً ضئيلاً يعزى في معظمه إلى تقلص المشاريع المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢- أما التوصيات التي نشأت عن الاستعراض الداخلي للإجراءات والترتيبات التي تحكم التعاون التقني في الأونكتاد، وهو الاستعراض الذي بادر إليه الأمين العام للأونكتاد، فتشمل مجموعتين من المسائل. مجموعة المسائل الأولى تتعلق بالإجراءات والترتيبات الداخلية، وكانت موضوع إجراءات في داخل الأونكتاد، بينما وجب التباحث مع الدول الأعضاء في مسائل أخرى مثل مسألة تأوين استراتيجية التعاون التقني ومهام الفرقة العاملة وجمع الأموال.

٣- وانتقل إلى التطورات الأخيرة المتعلقة بتنفيذ الإطار المتكامل فأكد استعداد الأونكتاد لطلب المزيد من المشاركة في تلك العملية، بما فيها المشاركة في إعداد الدراسات التشخيصية لتكامل التجارة. وقدم أيضاً تأويناً لآخر التطورات المتعلقة بالبرنامج المتكامل لتقديم المساعدة التقنية والترتيبات المتعلقة بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات يتولاها الأونكتاد ومركز التجارة العالمي ومنظمة التجارة العالمية، وذلك لوضع اقتراحات مفصلة بشأن ترتيب الخلافة كي ينظر فيه في الاجتماع القادم للجنة التوجيهية للصندوق الاستئماني في البرنامج المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وسوف تقام صلة واضحة بين البرنامج المتكامل لتقديم المساعدة التقنية/الثاني، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والاتحاد الأفريقي الذي أنشئ حديثاً.

٤- وفيما يتعلق بالاجتماع الأخير للفريق الاستشاري لدمفاس، أنشئ صندوق استئماني لدمفاس بات الآن جاهزاً لتلقي المساهمات.

٥- أمـــا مســـألة القدرة الاستيعابية للأونكتاد في مجال تقديم خدمات التعاون التقني وبالتالي ضرورة تحديد الأولويات فهي مسألة تعين تناولها في ضوء الموارد المتاحة، والمبادلة، والتكامل بين الأنشطة التنفيذية وغيرها من أنشـــطة الأمانة. ومن المهم في عملية تحديد الأولويات ضمان أن تظل البرامج التنفيذية على وجه الدقة في إطار ولايـــة الأونكتاد وما لديه من خبرة فنية وميزة نسبية. وينبغي للبرامج أن توفر الدعم لأعمال التحليل في الأمانة ولـــلمداولات الحكومـــية الدولية. كما ينبغي وجود نظراء يتسمون بالفعالية على الصعيدين الوطني والإقليمي، ووجود التزام سياسي قوي على مستوى المانحين والمستفيدين.

٦- ويـــأمل الأونكـــتاد في القـــيام بدوره في الجهود الدولية المشتركة الرامية إلى المساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يسترشد الأونكتاد في أنشطة التعاون التقني في المستقبل بالمساهمات المقدمة دعماً لبلوغ تلك الأهداف.

٧- لقد أصبح تقييم برامج التعاون التقني أداة فعالة للغاية لدى الدول الأعضاء في تقديم التوجيه الموضوعي للـــبرامج. وشـــدد على سمتين بالذات من سمات التقييم في الأونكتاد هما: استقلاله ونهجه القائم على المشاركة. والتقييم في هذه السنة اختلف عما قبله بكونه موضوعياً وغير مرتبط ببرنامج بعينه.

٨- وتناول أخيراً مسألة تمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد، فأكد أن ترتيبات هذا التمويل في عام ٢٠٠٢ تسير كلياً وفقاً لقرارات استعراض منتصف المدة.

٩- وتكلمت ممثلة **مصر** نيابة عن **مجموعة الـ ٧٧ والصين** فأشارت إلى تزايد الطلب على خدمات الأونكتاد في مجال التعاون التقني، وبخاصة الزيادة الكبيرة في مساهمات البلدان النامية في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد، هذه الزيادة التي كانت انعكاساً لتقدير البلدان النامية لأعمال الأونكتاد. وأعربت عن التقدير للبلدان المانحة لما قدمته من مساهمات، ودعت هذه البلدان إلى مواصلة زيادة دعمها لتلبية الطلب المتزايد على خدمات الأونكتاد.

١٠- وفي معرض تأييدها للبرامج المشتركة التي تشمل الأونكتاد ووكالات إنمائية أخرى، قالت إنه لا ينبغي منع الأونكـــتاد من تصميم برامجه الخاصة به، وفي هذا الصدد دعت المانحين إلى تقديم الدعم لبرنامج الأونكتاد لما بعد مؤتمر الدوحة بشأن القدرات والتعاون التقني. وأكدت أيضاً الأهمية التي تعلقها المجموعة على أنشطة أخرى يضطلع بها الأونكتاد ولا تتصل اتصالاً مباشراً بأعمال منظمة التجارة العالمية.

١١- أمـــا القدرة الاستيعابية في الأمانة فلا ينبغي النظر إليها باعتبارها شيئاً جامداً. وينبغي للأمانة أن توجه إنذاراً مبكراً عندما يشتد الطلب مقارنة بقدرات العرض المتاحة وذلك بغية إيجاد حلول مناسبة. وطلبت مزيداً من المعلومـــات عـــن الاستعراض الداخلي، ولاحظت أن نتيجة استعراض منتصف المدة قدمت مبادئ توجيهية قيمة لأنشطة التعاون التقني.

١٢- وفيما يتعلق بتقييم برنامج التدريب البحري (ترينمار)، دعت الأمانة إلى طلب مردود تقييمي من مراكز التدريب بشأن فائدة التدابير الجديدة مقارنة بالترتيبات السابقة، كما طلبت إليها أن تقدم تقريراً إلى الفرقة العاملة. وأثنت على أعمال الأمانة في تنفيذ استراتيجية النقاط التجارية، وشجعت الأونكتاد على مواصلة توفير التعاون التقني للبلدان الراغبة في إنشاء نقاط تجارية، وعلى دعم الاتحاد العالمي للنقاط التجارية.

١٣- وأخيراً، أعربت عن أسفها لعدم التوصل حتى الآن إلى حل لمسألة تمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد، وأعربت عن عدم الارتياح لعدم إشراك مجموعتها في المشاورات غير الرسمية حول هذه المسألة التي بتت فيها الفرقة العامة في دورتها الثامنة والثلاثين المستأنفة الثانية في أيار/مايو ٢٠٠٢. ودعت إلى التمسك الشديد بنتيجة الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للمجلس بشأن هذه المسألة، واقترحت الاضطلاع ببرنامج عمل مكون من ثلاث مراحل بإشراف الرئيس.

١٤- وتكلم ممثل **إندونيسيا** نيابة عن **المجموعة الآسيوية والصين** فقال إن فعالية الأنشطة التنفيذية في الأونكتاد توجب تنظيمها في السياق العام للتعاون التقني المتصل بالتجارة والاستثمار، هذا السياق الذي تكون فيه الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة والتعاون والتنسيق بين جميع مقدمي الخدمات عنصراً أساسياً في النجاح في تنفيذ برامج بناء القدرات. وينبغي للتعاون بين الوكالات أن يضع في حسبانه بالكامل الميزة النسبية، والخبرة الفنية، والولاية لكل مؤسسة. ففيما يدعم الفريق الحاجة إلى تبسيط وتحديد الأولويات دعماً كاملاً، يرغب في الاحتفاظ ببعض أنشطة المساعدة التقنية التي قد لا يمكن تصنيفها في فئة بناء القدرات، والتي قد تكون شرطاً مسبقاً لدى بعض البلدان للتمكن من إطلاق برامج كاملة في مجال بناء القدرات. ومما يبعث على الارتياح ملاحظة التشديد في التعاون الإنمائي تشديداً متزايداً على الحد من الفقر، وعلى الإجراءات الملموسة المتخذة دعماً للأهداف الإنمائية للألفية، ولبرامج بناء القدرات المتصلة بالتجارة والاستثمار. ودعا إلى اتباع نهج أعم وأشد في ذلك الاتجاه.

١٥- وأعرب عن قلقه إزاء الهبوط في مساهمة البلدان متقدمة النمو والمانحين متعددي الأطراف وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعرب عن قلقه أيضاً إزاء انخفاض حصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ من النفقات الإجمالية، وأعرب عن أمله من أن يؤدي التنفيذ الكامل للمشاريع الجديدة إلى عكس ذلك الاتجاه. وقال إن مجموعته تؤيد وتدعم الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الوثيقة TD/B/WP/151، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات ومع المانحين ضماناً لاتباع نهج شامل إزاء المسائل المتصلة بالتجارة والاستثمار. ومطلوب دعم الجهات المانحة والتعاون بين الوكالات، لا سيما من أجل تنفيذ برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية وخطة الأونكتاد للمساعدة التقنية لما بعد الدوحة اللذين يؤسف لعدم تنفيذهما في الوقت المناسب بسبب قيود الموارد. ووافق على التوصية بوقف الخطة الإرشادية مشيراً إلى أنه قد يمكن الاستفادة من موارد ذلك النشاط في أغراض أخرى.

١٦- تكلم ممثل **جنوب أفريقيا** نيابة عن **المجموعة الأفريقية** فأكد أن التعاون التقني الفعال يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر الجهود التي ترمي إلى مواجهة التحدي الذي يمثله الفقر، وأكد أن البلدان الأفريقية لا تزال من البلدان الأحـــوج إلى المساعدة التقنية. وقال إن الاقتصاد العالمي يشهد تغيرات بارزة، وأن جدول أعمال التفاوض الذي نشأ عن اجتماع الدوحة هو جدول واسع وطموح يثير تحديات كبيرة في وجه البلدان النامية. ودور الأونكتاد في هذا الصدد هو مساعدة البلدان النامية على تمثيل مصالحها تمثيلاً فعالاً بغية الوفاء بالمواعيد النهائية للتفاوض. وقد ساهم الأونكتاد مساهمة عظيمة بالفعل، ولكن لا تزال توجد حاجة إلى المزيد من العمل. أما الدورة الحالية للفرقة العاملة فقد أتاحت فرصة للتداول بشأن مختلف البرامج، وللسعي إلى حلول دائمة لنواقص تلك البرامج. وفي رسم الطريق إلى الأمام، يتمثل التحدي الذي يواجه الأونكتاد في ضمان إقامة توازن حسن بين التنفيذ في إطار برنامج ما بعد الدوحة والتنفيذ في إطار ولاياته الأساسية كما وردت في خطة عمل بانكوك وإعلان بروكسل. أما أعمال الأونكـــتاد في مجـــال الاستثمار فتمثل جهداً من أبرز الجهود التي بذلها العديد من المنظمات المعنية بهذه المسألة. وأعرب أيضاً عن الارتياح لبرنامج دمفاس والمداولات المثمرة لاجتماع الفريق الاستشاري لدمفاس.

١٧- وقال إنه بات يتضح شيئاً فشيئاً أن البرامج الوطنية المكيفة بحسب الحاجة هي أدوات أكثر نفعاً في تقديم التعاون التقني. ولذلك، يحتاج الأونكتاد إلى تعميق مساعدته من أجل التصدي للاحتياجات المحددة لفرادى البلدان في المســـتقبل. وأكـــد أيضاً أن الاستدامة مسألة هامة جداً تتطلب تفكيراً مبتكراً ولكن لا ينبغي اعتبارها قيداً صـــارماً. وأعرب أخيراً عن قلقه إزاء تراجع المساهمات في الصندوق الاستئماني في عام ٢٠٠١، على الرغم من الالتزام القوي الذي أبدته البلدان النامية التي زادت مساهماتها بنسبة ١٠٦ في المائة. وفيما يتعلق بتمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات خبراء الأونكتاد، دعا إلى حل هذه المسألة على وجه السرعة.

١٨- وطلب ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** معلومات إضافية عن أسباب التراجع الشديد في التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال العقد الماضي. وقال إنه يتطلع إلى المناقشة التي سيجري فيها مقارنة بناء القـــدرات بالمســـاعدة التقنـــية، ملاحظـــاً أهمية المساعدة التقنية في مجال المساعدة المستهدفة التي يراد بها الوفاء بالاحتـــياجات في الأجل القصير. وأكد أن مسألة توزيع الموارد هامة للغاية وأنه ينبغي النظر فيها في إطار الطاقة الاستيعابية و"أفضل ما يستطيع الأونكتاد عمله". ورحب بتعليقات نائب الأمين العام على تحديد الأولويات وإيجاد التوازن السليم وأعرب عن أمله في أن تتصدى الفرقة العاملة لمسألة تحديد الأولويات.

١٩- وفـــيما يتعلق بعملية الاستعراض الداخلي في الأمانة، طلب مزيداً من المعلومات عن متابعة هذه العملية. وفيما يخص المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف، رأى أنه من غير المناسب أن تناقش الفرقة العاملة خيارات المانحين في هذا الشأن. وقال كذلك إنه لا يوافق على فكرة تقاسم الموارد بين المؤسسات لتنفيذ برامج المساعدة في مرحلة مـــا بعـــد مؤتمر الدوحة، لوجود إجراءات قانونية وإدارية تمنع عدداً كبيراً من المانحين من تحويل المساهمات من

مؤسسة إلى أخرى. وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى وقف العمل بالخطة الإرشادية، قال إنه يتفهم الصعوبات وأنه مستعد لمناقشة كيفية تحسين الممارسة الراهنة، وإن كان يعتقد أنه ينبغي تزويد الدول الأعضاء بمعلومات واضحة عن الأهداف والغايات للسنة المقبلة. وأعرب عن خيبة أمله لأن الأمانة اعتبرت مساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل ضئيلة الشأن. ومع ذلك، أكد أن البت في المخصصات من الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل يجب أن يتم في الهيئة المناسبة.

٢٠- وأبرز ممثل **إثيوبيا** جدوى التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد للمستفيدين. وأعرب عن ارتياحه لاستمرار إيلاء الأولوية لأقل البلدان نمواً ولكنه أعرب عن قلقه إزاء تراجع النفقات في أفريقيا في عام ٢٠٠١.

٢١- وقال ممثل **بنغلاديش** إن الحكومات ما برحت تعترف منذ سنوات طويلة بجودة التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد، ولاحظ أن الأونكتاد ساهم مساهمة جليلة في تنمية أقل البلدان نمواً وفي الجهود المبذولة لبناء قدراتها. ورأى أن تركيز المانحين على تخفيف وطأة الفقر يبعث على التشجيع، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء التراجع الواضح في التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإزاء انخفاض التمويل من الميزانية البرنامجية، وإن كان هذا الانخفاض هامشياً. وحث الشركاء الإنمائيين على زيادة تعزيز التمويل لأن الاستدامة المالية أمر ضروري لكي تكون البرامج مجدية وفعالة. وأعرب في هذا الصدد عن قلقه إزاء التراجع في المبلغ المطلق لتمويل المشاريع في أقل البلدان نمواً.

٢٢- وأبدى أسفه لأن خطة الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية في مرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة لم تنفَّذ إلى حد بعيد بسبب نقص الموارد. ورأى أن أقل البلدان نمواً، بموجب برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، تواجه جدولاً زمنياً ضيقاً وهي بحاجة إلى مساعدة فورية لكي تشارك بفعالية في المفاوضات المقرر عقدها. وينبغي لأمانة الأونكتاد أن تكثف جهودها في سبيل تعبئة الموارد، وينبغي أن يضع المانحون هذه الحالة في اعتبارهم. ودعا الأمانة أيضاً إلى النظر في إنشاء شباك منفصل خاص بأقل البلدان نمواً من أجل تمويل خطة المساعدة التقنية في مرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة.

٢٣- وأكد على ضرورة توجيه التعاون التقني صوب تعزيز المؤسسات الوطنية وبناء قدرة العرض المتصل بالتجارة. وأبدى ترحيبه ببرنامج الدبلوماسية التجارية وإن كان مؤلفاً في معظمه من مشاريع إقليمية. فلئن كان صحيحاً أن الأنشطة الإقليمية أقل تكلفة فإن المشاريع المخصصة لبلدان بعينها أشد فعالية. وأكد أن أقل البلدان نمواً، بوجه خاص، تحتاج إلى مساعدة مكيفة للوفاء باحتياجاتها، نظراً لما تعانيه من صعوبة في استيعاب المساعدة الإقليمية ذات الطابع الأعم. وفيما يخص الإطار المتكامل، دعا الشركاء الإنمائيين والأونكتاد إلى العمل معاً من أجل إنجاح الخطة التجريبية.

٢٤- وذكّرت ممثلة **المملكة المتحدة** بأنه قُدم في استعراض منتصف المدة اقتراح يدعو إلى إدراج المناقشات المتعلقة بمؤشرات الإنجاز في جدول أعمال الدورة التالية للفرقة العاملة، فور فراغ وحدة التفتيش المشتركة من إعداد تقرير يتصل بهذه المسألة.

٢٥- وفيما يتعلق بتمويل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، أشارت إلى أن المملكة المتحدة زادت مساهماتها في الفترة الأخيرة زيادة ملحوظة. وفيما يخص الخطة الإرشادية، قالت إن الشكل الحالي قد يكون بالغ التعقيد ويعطي انطباعاً بالتجزئة؛ ودعت إلى عرض كل برنامج بصورة أكثر اتساقاً مع التركيز على منحاه الاستراتيجي. وأعرب عن تقديرها لصراحة الأمانة في إثارة مسألة الطاقة الاستيعابية ووافقت على أن الحل يكمن في تحديد الأولويات. وقالت إن التنسيق بين الوكالات قيم دائماً إلا أن التعاون ليس غاية في ذاتها وإنما هو وسيلة إلى تحقيق أثر أكبر. وأشارت إلى ما أكدته عدة وفود من أن المشاريع الوطنية أكثر فعالية من المشاريع الإقليمية، فقالت إنه نظراً إلى تمويل المشاريع الوطنية عادة في إطار المعونة الثنائية فعلى البلدان المستفيدة أن تثير المسألة في ذلك السياق إذا أرادت زيادة تمويل تلك المشاريع. ولاحظت أن تقييم بناء القدرات أتاح معلومات مفيدة، وأملت في أن يساعد توضيح مفهوم بناء القدرات على تحسين أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد بوجه عام.

٢٦- وأكد ممثل **بنن**، متحدثاً بالنيابة عن **أقل البلدان نمواً**، على ضرورة توفير موارد كافية لأقل البلدان نمواً من أجل مساعدتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي وتخفيف وطأة الفقر. وشدد على قيمة برامج مثل الإطار المتكامل والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية باعتبارها أدوات هامة في تعزيز بناء القدرات في أقل البلدان نمواً. وأبرز أهمية التنسيق والتقييم المنتظم.

٢٧- وأكد ممثل **سويسرا** أهمية التنسيق بين الوكالات، وخاصة في سياق برامج المساعدة التقنية لمرحلة ما بعد الدوحة التي قدمت إليها سويسرا مساهمات كبيرة. ورأى أن الممارسة التي تقضي بإجراء الفرقة العاملة تقييمات متعمقة قبل انتقالها إلى متابعة التقدم المحرز في نتائج التقييمات السابقة هو سبيل العمل السليم. ولئن كانت وفود عديدة تعتبر البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية برنامجاً ناجحاً فإنه ينبغي أن يظل ماثلاً في الأذهان أن خبراء التقييم أشاروا في التقييم الأخير الذي أجروه إلى مشاكل وعيوب في التنسيق بين الوكالات. وفيما يخص الإطار المتكامل، رأى أن الأونكتاد يستطيع أداء دور أكبر، ولا سيما في المرحلة الأولية من كل برنامج قطري. وأكد ضرورة تحديد أولويات برامج التعاون التقني وضرورة القيام بذلك وفقاً للتركيز المحدد في خطة عمل بانكوك. وفيما يخص تقييم بناء القدرات، قال إنه يتفق مع تركيز هذا التقييم على الجودة أكثر منه على الكمية ومع التوصيات التي خلص إليها. وأشار إلى أن سويسرا، بوصفها مساهماً رئيسياً في برامج التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، تربطها بالأمانة علاقة تبعث على الرضى، وإن كان يمكن تحسين تدفق المعلومات.

٢٨- وقال ممثل **هولندا** إن بلده شريك تقليدي للأونكتاد في مجال التعاون التقني وسيظل كذلك في المستقبل. وأشار إلى التراجع في تمويل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وعزاه بوجه خاص إلى تناقص مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية. وقال إن اجتماع الفريق الاستشاري لنظام "دمفاس" كان مفيداً جداً واقترح إنشاء فريق مماثل لبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية. وشدد على أهمية البرامج المشتركة بين الوكالات مثل الإطار المتكامل وأعرب عن أسفه لضآلة الدور الذي يؤديه الأونكتاد في الإطار المتكامل. وفيما يخص الطاقة الاستيعابية، أكد الحاجة إلى نهج أكثر اتساقاً إزاء هذه المسألة. وفيما يتعلق بتقييم بناء القدرات، أثنى على النهج المنفتح الذي يتبعه الأونكتاد ولكنه أشار إلى ضرورة إجراء التقييمات كجزء لا يتجزأ من تصميم المشاريع وصرف الموارد اللازمة لها من الميزانية العادية أو من المشروع نفسه. واقترح أن يتناول التقييم في السنة المقبلة برامج متعلقة بالتجارة والبيئة أو بالدبلوماسية التجارية.

٢٩- وأكد ممثل **فنلندا** أهمية التبسيط وتحديد الأولويات. ودعا أقسام الأونكتاد إلى التنسيق فيما بينها بصفة منتظمة للحيلولة دون تنافسها على التمويل الذي يتيحه المانحون ولإعلام المانحين بالأولويات لكي يتخذوا على أساسها قرارات صائبة عند نظرهم في مختلف المشاريع المقترحة. وقال إن تعزيز استدامة التمويل يستوجب وضع المعايير السليمة وقياس الأداء وتقديم التقارير المناسبة إلى المانحين كيما يتاح لهم البت في مواصلة التمويل في الوقت المناسب.

٣٠- وقال ممثل **فرنسا** إن المستوى الإجمالي لموارد ونفقات التعاون التقني ظل إلى حد بعيد بلا تغيير خلال العقد الفائت، على الرغم من بعض التقلبات. وأعرب عن قلقه إزاء نقص الموارد المعلنة لدعم برنامج التعاون التقني الممتاز الذي أعده الأونكتاد استجابةً لجدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة. وأكد الحاجة العاجلة إلى اتخاذ تدابير من أجل زيادة الموارد لهذا البرنامج، لأن الأمر يمس مصداقية الأونكتاد وبلدانه الأعضاء.

٣١- ووافق ممثل **ألمانيا** على ضرورة تركيز التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد على بناء قدرات مستدامة وليس على تنفيذ أنشطة متفرقة ومجزأة. ورأى أن الخطة الإرشادية تتضمن قائمة بالأنشطة طويلة ومشتتة نوعاً ما، وأنه ينبغي عرضها في شكل استراتيجي. وشدد على الأهمية الحاسمة للتنسيق بين الوكالات في كل منظمة، ولذلك أعرب عن خيبة أمله في وصف الأمانة لمساهمتها في الإطار المتكامل بأنها ضئيلة الشأن. وعلى نحو ما نوقش في استعراض منتصف المدة، رأى أنه ينبغي للفرقة العامة أن تتصدى لمسألة التوازن بين العمل التحليلي والتعاون التقني. وفيما يخص الاستعراض الداخلي للتعاون التقني، طلب مزيداً من المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ النتائج. وفيما يتعلق بالتمويل، أعرب عن ارتياحه لبقاء نصيب أقل البلدان نمواً مرتفعاً، ولكنه أبدى انزعاجه إزاء تراجع نصيب أفريقيا. ورأى أن التمويل، بوجه عام، في حالة جيدة ولا سيما مع زيادة مشاركة البلدان النامية فيه. إلا أنه يمكن مناقشة تراجع التمويل من مصادر أخرى بمزيد من التفصيل.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف – افتتاح الدورة

٣٢- افتتحت الدورة التاسعة والثلاثين للفرقة العاملة السيدة غوثاني إنديكاداهينا (سري لانكا)، نائبة رئيس – مقررة الفرقة العاملة في دورتها الثامنة والثلاثين.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٣- انتخبت الفرقة العاملة، في جلستها العامة (الافتتاحية) ١٤٩، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر، السيدة ف. الغزالي (عمان) رئيسة لها والسيد ف. ماليفتش (بيلاروس) نائباً للرئيس–مقرراً.

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣- أقرت الفرقة العاملة، في جلستها ١٤٩ أيضاً، جدول أعمالها المؤقت (TD/B/WP/150). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويلها

٤- تقييم أنشطة التعاون التقني:

(أ) تقييم أنشطة بناء القدرات

(ب) إجراءات المتابعة للتقييم التعمق لبرنامج تطوير التدريب في ميدان النقل البحري (برنامج ميانمار)

(ج) تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم برنامج إمبريتيك

(د) تقرير مرحلي عن تنفيذ استراتيجية النقاط التجارية

٥- تمويل اشتراك خبراء من البلدان النامية ومن البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الأربعين للفرقة العاملة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

- - - - -